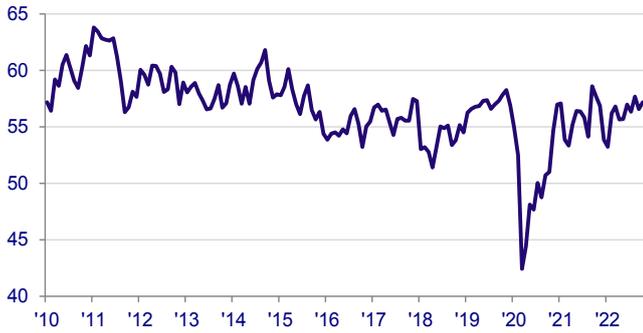


مؤشر مدراء المشتريات PMI® للسعودية التابع لبنك الرياض

دراسة مؤشر مدراء المشتريات في المملكة العربية السعودية تشير إلى أقوى توقعات للأعمال منذ يناير 2021

مؤشر مدراء المشتريات PMI للسعودية التابع لبنك الرياض
معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضيالمصدر: بنك الرياض، S&P Global
تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 21 أكتوبر 2022.

النتائج الأساسية

توقعات العام المقبل تصل إلى أعلى مستوى لها في 21 شهرًا

استمرار زيادة الإنتاج والطلبات الجديدة بشكل حاد

تراجع ضغوط الأسعار إلى أدنى مستوياتها منذ فبراير

أشار مؤشر مدراء المشتريات في المملكة العربية السعودية الصادر عن بنك الرياض إلى تحسن قوي في ظروف الأعمال في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في شهر أكتوبر، حيث ساعدت قوة الطلب وتدفقات الأعمال الجديدة المتزايدة على الارتفاع الحاد في النشاط التجاري وأفادت الشركات المشاركة في لجنة الدراسة بشكل عام بتحسّن الظروف الاقتصادية المحلية وتراجع الضغوط التضخمية، مما أدى إلى تسجيل توقعات مستقبلية هي الأكثر تفاؤلاً بالنسبة للإنتاج المستقبلي منذ بداية عام 2021.

في الوقت نفسه، استمر تقلص مواعيد تسليم الموردين في بداية الربع الرابع من العام، الأمر الذي سمح للشركات بزيادة نشاط الشراء والمخزون. كما ارتفع معدل التوظيف، وإن كان بشكل طفيف، مما ساعد الشركات على إنجاز الأعمال المتراكمة والحفاظ على قوة مستويات القدرة الاستيعابية.

القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمدراء المشتريات (PMI®) المعدل موسميًا. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

سجل مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي ارتفاعًا من 56.6 نقطة في شهر سبتمبر إلى 57.2 نقطة في شهر أكتوبر، وهي قراءة أعلى بكثير من المستوى المحايد (50.0 نقطة) الذي يفصل بين النمو والانكماش، الأمر الذي يشير إلى تحسن قوي في أحوال القطاع الخاص السعودي غير المنتج للنفط. كانت القراءة أيضًا ثاني أعلى قراءة في مدة عام، حيث كانت أقل بقليل من مستوى شهر أغسطس الماضي الذي كان الأعلى.

استمر أكبر مكونين من مكونات مؤشر مدراء المشتريات، وهما الإنتاج والطلبات الجديدة، في الإشارة إلى توسعات قوية في كل من النشاط التجاري والمبيعات في بداية الربع الرابع من العام. وذكر كثير من الشركات أن تحسن ظروف السوق أدى إلى ارتفاع حاد في الأعمال الجديدة، في حين أن المشاريع الجارية ساعدت أيضًا في زيادة حجم الإنتاج. وكانت هذه الزيادات متوافقة على نطاق واسع مع المتوسطات المسجلة منذ بدء الدراسة في شهر أغسطس 2009.

كان نمو المبيعات مدعومًا بارتفاع الطلب من الأسواق الخارجية خلال شهر أكتوبر، حيث زادت طلبات التصدير الجديدة بأعلى معدل لها في عام تقريبًا. كما يمثل هذا أول تسارع في نمو الصادرات منذ شهر يوليو.

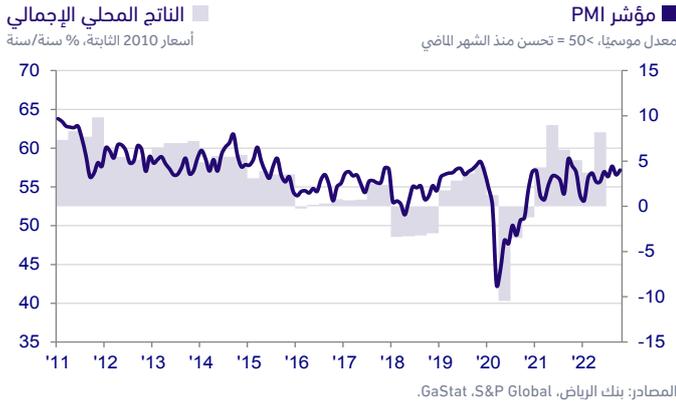
أظهرت البيانات التفصيلية للقطاعات أن أداء الأعمال القوي انتشر على نطاق واسع على مستوى الاقتصاد غير المنتج للنفط في فترة الدراسة الأخيرة، حيث تم تسجيل زيادات في الإنتاج في قطاعات التصنيع والإنشاءات والجملة والتجزئة والخدمات، وسجل منتج السلع أقوى زيادة.

تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، كبير الاقتصاديين في بنك الرياض:

"أشارت الشركات السعودية غير النفطية في شهر أكتوبر إلى درجة قوية من الثقة في الظروف الاقتصادية المستقبلية. وارتفعت التوقعات للأشهر الـ 12 المقبلة إلى أعلى مستوى لها منذ بداية عام 2021، حيث أشارت الشركات إلى أن مستوى النمو القوي الحالي من المرجح أن يستمر.

"في الوقت نفسه، ارتفع النشاط التجاري والطلبات الجديدة بشكل حاد مرة أخرى، حيث شهدت الشركات زيادة في طلب العملاء بمعدل قوي. وأشار أكثر من ثلث المشاركين في الدراسة إلى أن حجم الطلبات الجديدة قد ارتفع منذ الدراسة السابقة في سبتمبر. وقد ساعد على ذلك تراجع ضغوط الأسعار، وارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج بأبطأ وتيرة منذ فبراير، الأمر الذي أدى إلى زيادة متواضعة في أسعار البيع."



أشارت أحدث بيانات الدراسة إلى أن الشركات تتوقع أن تظل ظروف الأعمال قوية خلال العام المقبل، حيث قفزت توقعات الإنتاج إلى أعلى مستوى لها منذ شهر يناير 2021، وأشار أعضاء اللجنة إلى تطلعاتهم بزيادة المبيعات والنمو الاقتصادي المستدام.

نتيجة لذلك، رفعت الشركات نشاط شراء مستلزمات الإنتاج بشكل حاد في شهر أكتوبر ليسمح لها بزيادة المخزون في حالة زيادة المبيعات. انخفضت مدد تسليم مستلزمات الإنتاج منذ الشهر السابق، ولكن بمعدل متواضع. كما أفادت الشركات بزيادة طفيفة في أعداد الموظفين، مما ساعد على استمرار تخفيض الأعمال المتراكمة.

انخفضت حدة ضغوط التضخم بشكل ملحوظ في شهر أكتوبر، حيث سجلت الشركات أبطأ ارتفاع في تكاليف مستلزمات الإنتاج في ثمانية أشهر. في الواقع، أشار 4% فقط من الشركات المشاركة إلى ارتفاع النفقات منذ شهر سبتمبر، حيث كانت تكاليف الأجور مستقرة على نطاق واسع بعد سبعة أشهر متتالية من التضخم. ونتيجة لذلك، ارتفعت أسعار الإنتاج بشكل طفيف، وقادت هذا الارتفاع شركات الجملة والتجزئة والخدمات.

الاتصال

الدكتور/ نايف الغيث
كبير الاقتصاديين
بنك الرياض
هاتف: +966-11-401-3030 داخلي 2467
naif.al-ghaith@riyadbank.com

بدر العبد القادر
محلل اقتصادي أول
بنك الرياض
هاتف: +966-11-401-3030 داخلي 2469
bader.al-abdulqader@riyadbank.com

ديفيد أوين
خبير اقتصادي
S&P Global
هاتف: +44 1491 461 002
david.owen@spglobal.com

سابرينا ماين
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 7967 447 030
sabrina.mayeen@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فيرجى مراسلة katherine.smith@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، [انقر هنا](#).

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI® للسعودية التابع لبنك الرياض من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والهيئة مقسمة حسب الحجم التصليبي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشرات مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يرجى الاتصال بـ economics@ihsmarkit.com.

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميرة للأنماط الاقتصادية. ihsmarkit.com/products/pmi.html

إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية أو ترخيص حقوق الملكية الفكرية للبيانات الواردة هنا لشركة S&P Global و/أو الشركات التابعة لها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح به، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو التوزيع، أو النشر، أو نقل البيانات بأي وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من مجموعة S&P Global. ولا تتحمل مجموعة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات («البيانات») الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو حالات عدم الدقة، أو حالات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أي مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. يعتبر "Index Managers' Purchasing" و (PMI®) إما أن تكون علامات تجارية مسجلة باسم Markit Economics Limited أو حاصلة على ترخيص بها و/أو الشركات التابعة لها.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو تفرده، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (إبهال أو غير ذلك)، بغض النظر عن السبب، عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.